نحو سياسة تدخل فاعلة للبنك المركزي العراقي

عبد الجبار عبود الحلفي- جامعة البصرة

تعني سياسة التدخل للبنك المركزي في الشأن الاقتصادي استخدام قانون البنك المركزي الذي يخول البنك صلاحية التدخل القانوني لاحتواء قضية اقتصادية مالية ونقدية معينة لها تأثير مباشر او غير مباشر على مسار الاقتصاد في زمن معين، وتشمل سياسة التدخل الموضوعات الاتية:

أ- سياسة التدخل الكمي السعري .
ب- سياسية التعويم للعملة .
ج- تكوين الاحتياطي .
د- سياسة اسعار الفائدة .
و- سوق الصرف .
ز- سياسة الائتمان لدى المصارف العاملة في البلد .
ح- قضايا الاستثمار الاجنبي في المصارف غير الوطنية.

ان تدخل البنك المركزي في الشأن الاقتصادي يستهدف ايجاد علاقة مستقرة ايجابية بين التخطيط النقدي والتخطيط العيني، إذ يتم تأسيس علاقات عضوية تربط بين تخطيط التوسع النقدي من عدمه وخطط الانتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية .

ان المتغيرات المحيطة بالاقتصاد الوطني، خاصة في هذا العالم المشحون بالاقتصاد بصورة اعتيادية مما يؤدي الى اختلال في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية فاذا ما ارتفع سعر العملة الوطنية تجاه اسعار صرف العملات الاجنبية انعكس ذلك بشكل مباشر على الصادرات الوطنية. وإذا ما انخفض سعر صرف العملة هذه امام العملات الاجنبية تراجعت ثقة الدول بها. لذلك تقتضي الضرورة تدخل الدولة ممثلة بالبنك المركزي للحد من التقلبات الجوهرية التي تطرأ على سعر الصرف لاعادته الى حالة التوزان. او تعديله بحد ادنى وغالباً ما يختار البنك المركزي اسلوب التدخل المناسبة لذلك الشأن.

البنك المركزي العراقي وسياسة التدخل

كانت قوانين البنك المركزي العراقي من افضل قوانين البنوك المركزية العربية خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ولعل السبب الرئيس لذلك هو تراكم الخبرة القانونية والمهنية لدى العاملين في هذا البنك. فضلاً عن وجود استقلالية مستقرة له خلال تلك الفترة التي صاحبتها قفزة كبيرة في اسعار النفط. مما ادى الى زيادة احتياطي البنك المركزي. ومن ثم تقوية موقعه النقدي والاقتصادي

الا ان قيام النظام المباد بالتدخل في شؤون البنك ابتداءً من حقبة الثمانينيات لتحقيق مصالحه الخاصة. قوض من اهداف وسياسيات هذا الصرح الاقتصادي وجعله ينحرف عن تأدية وظائفه الحقيقة المتعرف عليها.

بعد سقوط النظام المباد تسلمت قيادة البنك خبرات عراقية معروفة حاولت اعادة هيبة البنك وقدراته المالية والنقدية الى ما كانت عليه في السبعينيات بل تحاول الان اعادة اعمار سياساته النقدية ان صحت العبارة في سبيل تحقيق اهداف البنك المؤدية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للعراق، في ظل فساد اداري يعمم مفاصل الاقتصاد الوطني وتنتشر ظاهرة اللامبالاة كانتشار النار في البيدر.

ولذلك تجد السياسة الجديدة للبنك المركزي والقائمة على اعادة التوزان للاقتصاد العراقي من خلال التحكم في مسار النقد والائتمان . وضبط التضخم وحصره في حدود ضيقة ، تجد هذه السياسة جبهة مضادة مفتوحة من قبل عدة مصادر منها، القوى المضادة للتغيير في العراق والمتمثلة في الفئات المضاربة في مختلف المجالات. والإرهاب ومحاولات بعض التجار في التحكم باستيراد المواد الغذائية وبيعها بأسعار مرتفعة مستغلين عدم توفر تلك المواد الاساسية في البطاقة التموينية ، فضلاً عن محاولات بعض دول الجوار زعزعة الوضع الامني. والمساعدة على التهريب يضاف الى ذلك كله غياب الشفافية في سياسة الحكومة بشأن السياسة الاقتصادية بصورة عامة، ان كل ذلك وغيره يحد من قدرات البنك في تحقيق اهدافه في المرحلة الانتقالية.

وبالرغم من ذلك فان البنك ماضٍ في تنفيذ سياسته العامة وجعلها فاعلة في التدخل بالشان الاقتصادي ولعل اهم مجالات التدخل تتعلق بالاتي:

أ- التدخل بشان سعر الصرف.

لا نجافي الحقيقة عندما تقول ان العملة العراقية اليوم هي عملة ضعيفة بدرجة كبيرة بدليل غياب التعامل بالفئة الأساسية لها وهو (الدينار) فالدينار الواحد ليس له قيمة امام العملات الاخرى كالدولار واليورو والباون والين والريال السعودي والدينار الكويتي.. الخ. ان وجود عملة وطنية قوية من شانه ان يحد كثيراً من ارتفاع كلفة الاستيرادات. ويؤدي الى زيادة الثقة الدولية بالاقتصاد . ويكبح جماح التضخم. ولذلك فان ضخ كمية من الدولارات في السوق بشكل يومي من قبل البنك سوف يقلل كثيراً من خطر المضاربة بالدينار مقابل الدولار. ولكن ينبغي مراقبة هذه السوق باستمرار ومحاولة تخطي القيمة (١٤٦٠) ديناراً مقابل الدولار الواحد نزولاً الى (١٢٠٠) على سبيل المثال. ووضع هدف مرحلي لهذا النزول يضاف الى ذلك فان احداث تغييرات ملائمة في اسعار الفائدة يمكن ان يؤثر بشكل ايجابي على اسعار الصرف.

ب- التدخل بشان سعر الفائدة:

بعد معالجة اسعار الصرف من قبل البنك المركزي وجعل نتائجها تتخطى حاجز المخاطر للاقتصاد تبقى قضية سعر الفائدة تمثل التحدي الاهم للبنك. فعلى مستوى سعر الفائدة تتحدد عدة متغيرات ذات اثر فاعل في المسار الاقتصادي ولذلك نسمع بين الفينة والاخرى اثارة الخلاف بين البنك الاتحادي الامريكي والبنك المركزي الياباني بشأن رفع او خفض سعر الفائدة قد يعطي نتائج ايجابية للاستثمار وعلى انخفاض اسعار السلع المنتجة محلياً (التضخم) ثم ينعكس اثر ذلك على اسعار الصرف. والعكس ايضاً صحيح. ومعروف ان اسعار الفائدة على الدينار العراقي في الجهاز المصرفي في العراق منخفضة قياساً لمثيلاتها في بعض دول الجوار وكذلك في الكثير من الدول الصناعية والدول الساعية للنمو. مما يؤثر سلباً على الادخار ثم الاستثمار.

وينبغي هنا النظر الى عواقب عنصر المخاطرة المرتبط بسياسة التدخل من خلال النظرة قصيرة الاجل او من خلال ردود الافعال على ما يجري في الاسواق لان ذلك من شانه إن يزيد الاضطراب في الاقتصاد . ان سياسة التدخل في السوق من قبل البنك المركزي قد تؤدي الى الاخلال بعمل المصارف. والى المغالاة في تحديد المسار الاقتصادي ويمكن الاجابة على هذا التساؤل من خلال ايضاح ان الاقتصاد العراقي بعد سقوط النظام المباد يعاني من تخلف الجهاز المصرفي نتيجة للسياسات قصيرة النظر لذلك النظام تجاه المصارف والنظام المصرفي. وبما ان العراق الان هو في مرحلة انتقالية فان وجود البنك المركزي بوصفه سلطة نقدية، في السوق ضروري جداً لاعادة تنشيطه وتنظيم الجهاز المصرفي على وفق مقاييس ومعايير قانونية ومصرفية متعارف عليها دولياً. خاصة مع وجود مصارف خاصة. ومصارف اجنبية فتحت لها فروعاً في العراق. او قدمت طلبات لفتح تلك الفروع.

ان تدخل البنك المركزي على سبيل المثال في السوق من خلال الدولار باسعار صرف ثابتة لتقوية الدينار هو إجراء مرغوب فيه. ولكن ماذا لو انخفضت قيمة الدولار امام عملات اخرى رئيسة فما هو الموقف الذي سيتخذه البنك؟. ان الخبرة التي يتمتع بها العاملون في البنك المركزي هي التي تجيب على هذا التساؤل.

ونعتقد ان قيام البنك المركزي بالحفاظ على مصالح العراق هو الهدف الأساس لسياسة التدخل. وينبغي التركيز على العملات القوية لبناء الاحتياطي مما يؤدي الى تغيير تعامل العراق دولياً بشكل أفضل خاصة في الظرف الراهن.

حيث يعاني العراق من ارتفاع مديونيته برغم تخفيضها من بعض الدول . كما ان الابتعاد الى حد ما عن تدخل صندوق النقد والبنك الدوليين في سياسة البنك المركزي العراقي، سوف يسهم في تعزيز استقلاليته وتنشيط فاعليته في السوق.

في الهم الاقتصادي

ما يتهيأ له السوق: اهو انتخابات ام بيعة ؟

حسام الساموك

دعا سوق الاوراق المالية اعضاء الهيئة العامة للسوق الى حضور اجتماع الهيئة المقرر له يوم الاحد الموافق ٢٠٠٥/٦/١٩، وبقدر احتفائنا باعتماد واحدة من الآليات الديمقراطية في ترسيخ اعمال واجهة مهمة في العملية الاقتصادية ، بودنا ان نحذر من استغلال مفردة الديمقراطية نفسها في تمرير صفقات تحمل في طياتها اكثر من محاولة التفاف مريبة. ففي الوقت الذي عرفت البشرية فيها الديمقراطية وممارساتها، انها صيغة شفافة لانتقاء من نريده الأكثرية من بين مجموعة من المرشحين، نطالع في ترشيحات الهيئة القائمة على الانتخابات تسعة اسماء يراد انتخاب تسعة منهم لمجلس محافظي السوق، فأية ديمقراطية تلك التي تطالبك بان تختار بحرية (مطلقة) وكأنها تقول لك (تريد ارنباً، خذ أرنباً واذا أردت غزالاً فلك الحرية في ان تأخذ ارنباً.. الم اعطك حق الخيار ؟!) تتأكد حقيقة ان ما سيجري يوم ٦/١٩ مراسيم بيعة وليس طقس انتخابات نزيهة .

واذا ما عدنا للمرجعية التي اعتمدتها الهيئة المنظمة للعملية الانتخابية، نجد انها استندت الى القانون المؤقت لاسواق الأوراق المالية (سلطة الائتلاف الموقتة امر /١٩ نيسان ٢٠٠٤ /٧٤) الذي شرعه بول بريمر في حينه من دون ان تجرؤ اية هيئة على مناقشة حيثياته، ومع ذلك فان الهيئة (اياها) لم تستند الا على اضعف الخيارات التي شرعها فحين يتناول القانون القسم السادس الفقرة الثانية ، البند (أ) رئيس المجلس يقول (يترشح لذلك المنصب واحد او اكثر من المرشحين الذين يقترحهم المجلس او لجنة ترشيح تابعة للمجلس، فكان المرشح واحداً وعلى هذا الاساس تمت تسمية المجلس المقترح من دون ان ينافسهم احد مستفيدين من مبدأ (القائد الضرورة) على ما يبدو في افتراض ان لا احد مؤهلاً غير هؤلاء التسعة لفرضهم على الهيئة العامة في انتخابات ديمقراطية لابد انهم افترضوا انها مثال متقدم للشفافية، برغم ان الهيئة المنظمة التي استندت الى قانون (بريمر) بكل ما يخدم توجهاتها سمحت لنفسها - من دون تردد- ان تخرق القانون الذي ينص في الفقرة الثالثة من القسم السادس (على ان تبدأ المرحلة المؤقتة لهؤلاء - اعضاء المجلس- من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي عند تشريع قانون الأوراق المالية الدائم او بعد سنة من اعلان القانون المؤقت) لكن المجلس سمح لنفسه بعد ان انتهت مدته في ٢٠٠٥/٤/١١، ان يمد (بعمره) شهرين يدعوا الى انتخاب مجلسه الجديد في ٢٠٠٥/٦/١٩

واذا ما استقرأنا الواقع، وأخذنا احتجاجات الطرف الاكثر تمثيلاً في مصالحهم الحقيقية ضمن سوق الأوراق المالية بنظر الاعتبار وهم المستثمرون من المتداولين باسهم السوق، حيث يفترض ان يكون المساهم محور فعالية السوق، بما يؤهله ان يكون محور اجتماع الهيئة العامة، إذ أخذ نشاط السوق والياته المتبعة انه ساحة عمليات النصب والتداولات المشكوك فيها من قبل غالبية الوسطاء من دون ان تقدم ادارة السوق المعتمدة على مواجهتها، مما يستدعي ان يحتل ممثلو المساهمين مكانة مؤثرة في مجلس محافظي السوق، ويكون لأصواتهم الاثر الفاعل في تشخيص الحالات المدانة في تداولات السوق.

ان ما يؤخذ على نشاطات السوق الحالية، انها التي تجري بسطوة الوسطاء وأساليبهم الملتوية في رفع أسعار الاسهم وخفضها بما يخدم مصالحهم ويلبي ارادات الدلافين الكبيرة في صفقات البيع والشراء المريبة، مما يدعونا ان نطالب بأولوية احتلال ممثلين لقطاع المساهمين في مجلس محافظي السوق حيث كان ذلك معتمدنا في مجالس السوق السابقة. ليكون للشفافية موقعها النافذ والمضمون في التداولات اليومية .

في مقابلة مع الخبير الزراعي د. جميل محمد جميل

لابد من وضع ستراتيجية واضحة للزراعة في العراق

رياض القره غولي

في زمن نتجه فيه نحو اقتصاد السوق ، ما زالت فعالية القطاع الزراعي تعاني من شلل واضح فهي بلا ستراتيجية واضحة تنبثق عنها سياسات وبرامج تستطيع النهوض بواقعه وتضعه في اتجاهه الصحيح وقبل اكثر من عام وضعت وزارة التخطيط مؤشرات استراتيجية القطاع الزراعي وحددتها باعادة تأهيل البنى التحتية وتقليص حجم الاعلانات المقدمة له وحماية الثروة الحيوانية والمراعي اضافة الى المحافظة على التوازن الطبيعي .

"الحدث الاقتصادي" التقت الخبير في الاقتصاد الزراعي الدكتور جميل محمد جميل للحديث عن آفاق التنمية والاستراتيجية المطلوبة في القطاع الزراعي، وسألته اولاً : عن تقييمه لمستوى اداء القطاع الزراعي في العراق اجابنا قائلاً:

ان المراجعة السريعة لحركة ومسار القطاع الزراعي منذ عام ٢٠٠٣ يشير الى استمرار التخلف والتعثر. لا بل الضياع ، فاذا كان معدل نمو الانتاج الزراعي خلال العقدين الماضيين يسير بالسالب (-١,١٪) سنوياً فان المؤشرات الميدانية الحالية تشير الى نمو سالب يزيد عما تقدم من معدلات والسبب يعود الى مشاكل تدهور انتاجية الارض والعمل ورأس المال الصغير المستثمر فمعظم الأراضي في وسط العراق وجنوبه وصلت الى مرحلة الانتاجية الحدية بمعنى احتياجها الى نسب عالية من مدخلات الانتاج للحصول على ناتج متواضع لا تنجم عنه ارباح تسد حتى تكاليف الانتاج ، هذا من جهة ومن جهة اخرى لم يحظ القطاع الزراعي بادارة كفوءة وشفافة تستطيع احداث التنمية السريعة أو وضع القاطرة على السكة على اقل تقدير لتكون اساساً للتنمية المستقبلية .

ان تجارب جميع البلدان المتطورة والنامية على حد سواء حددت افاق التنمية الزراعية المستدامة بوجود وتطبيق حزمتين من السياسات والبرامج هي العوامل الكمية ((Quantitative كالارض والأيدي العاملة ورأس المال والموارد الطبيعية المتاحة، والحزمة الثانية المتداخلة معها هي مجموعة العوامل النوعية (Quantitative) الخاصة بالسياسات والبرامج والخطط المقرونة بالتطبيق مع المجموعة الاولى والمتعلقة بتطوير كفاءة أداء الإدارات الزراعية التي مصدرها العلم والمعرفة والتقانات الحديثة. ان من يريد حل معضلات القطاع الزراعي عليه ان يعرف ويعترف بان القطاع الزراعي يختلف عن غيره من قطاعات الاقتصاد الوطني وبوصفه تركيبة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وان الامن الغذائي الذي يكون مصدره الزراعة المحلية هو الاساس للامن السياسي. حيث تشير الاحصاءات الى تراجع خطر في الامن الغذائي تصل نسبته الى ٣٠٪ بعد ان كان الاكتفاء الذاتي يزيد على ٨٠٪ في منتصف الستينيات من القرن الماضي..

وعن الصناعة الزراعية يشير الدكتور جميل محمد جميل الى ان اكثر من ثلث السكان العراقيين يعملون ضمن هذا القطاع الذي يعد مصدر قوت الشعب.

❖إذاً ما المطلوب في المرحلة الراهنة ؟

- أولاً ينبغي توضيح الفلسفة الاقتصادية للدولة حالياً وكذلك اصول وشروط المنافسة السوقية والتنسيق المستمر مع وزارتي التجارة والتخطيط واعادة تأهيل مشاريع الري والبزل بالتعاون مع وزارة الموارد المائية وتحسين الاراضي وحل مشكلات الملوحة والتغدق وتوفير الطرق الريفية لتفعيل كفاءة التسويق الزراعي اضافة الى وضع قاعدة احصائية متكاملة لحقيقة الحيازات الزراعية من حيث المساحة والعدد والانتاجية والمشتغلين في الزراعة وتوفير مصادر للقروض الاستثمارية في الزراعة وانشاء البساتين في الامدين المتوسط والبعيد لادامة الانتاج الزراعي ومحاولة تطويره ووضع سقف زمني لتقليص دعم مستلزمات الانتاج الزراعي في ظل توجهات اقتصاد السوق، كما تتطلب المرحلة الراهنة تفعيل دور البحوث التطبيقية ونشر نتائجها بين المزارعين وتفعيل دور الارشاد الزراعي الى جانب تأسيس مجلس للاعمار الزراعي مؤلف من مستشاري التخطيط الزراعي والاقتصاد والهندسة، يأخذ على عاتقه مهمة التخطيط متوسط وبعيد المدى لتنمية وتطوير القطاع الزراعي ووضع السياسات والبرامج التفصيلية بشكل مستقل وثابت لضمان استقرار اتجاهات التنمية الزراعية بغض النظر عن توالي الوزراء.

بروتوكول تعاون بين غرفة تجارة بغداد واتحاد الغرف التجارية والصناعية الروسية

تم التوقيع في موسكو على بروتوكول تعاون مشترك بين غرفة تجارة بغداد واتحاد الغرف التجارية والصناعية الروسية يستهدف توسيع الروابط التجارية اقتصادياً وعلمياً، وتفعيل الاتصالات بهدف اقامة المشاريع والمعارض المشتركة بما يخدم الفعاليات التجارية للطرفين المتعاقدين فضلاً عن تبادل المعلومات في مجال التجارة الدولية سعياً الى فتح افاق جديدة للتعاون خدمة للمصالح المشتركة، وقد وقع البروتكول عن الجانب العراقي الحاج محمد حسن القزاز رئيس غرفة تجارة بغداد فيما مثل الجانب الروسي السيد كاتابرن رئيس اتحاد الغرف التجارية الروسية بالنيابة.

المغرب يتوقع انخفاض النمو الاقتصادي

خفضت أعلى هيئة للتخطيط في المغرب توقعاتها للنمو الاقتصادي للعام الحالي إلى ١,٢٪ من ٢,٦٪ بسبب ارتفاع أسعار النفط وضعف الموسم الزراعي.

وكانت وزارة التخطيط أعلنت في شباط الماضي توقعاتها بتراجع معدل النمو في ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٢,٦٪. وبررت الوزارة هذا التراجع بالتغيرات المناخية التي ضربت المملكة مؤخرا وخلفت أضرارا بالغة مما أثر على الناتج الزراعي الذي يمثل المورد الأول للاقتصاد المغربي. لكن اللجنة العليا للتخطيط قالت في بيان لها إنها تتوقع أن تسجل قطاعات التشييد والتجارة والنقل والاتصالات أداء جيدا هذا العام.

ويواجه اقتصاد المغرب الذي يبلغ حجمه ٥٠,٥ مليار دولار اختبارا قاسيا هذا العام بسبب هبوط حاد في الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف واردات الطاقة وزيادة متوقعة في العجز التجاري ترجع إلى تقلص القدرة التنافسية للصادرات.

وقالت اللجنة الشهر الماضي إن الناتج المحلي الإجمالي للمغرب نما بمعدل ٤,٢٪ في ٢٠٠٤ بالمقارنة مع ٥,٥٪ عام ٢٠٠٣.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨